الأزمة المالية ومبادرات الانفراج

اعداد خلفون
خليدة طور الدكتوراه

ملخص

أمام التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي وكذا الرهانات التي تنطوي عليها، عمدت الجزائر ودعت دول المنطقة و بالخصوص دول الميدان إلى وضع إستراتجية موحدة لمواجهة مختلف الظواهر الخطيرة و المتمثلة في النشاط الإرهابي الاتجار بالاسلحة والمخدرات و التصدي لظاهرة الهجرة الغير الشرعية.

وقد ركزت في مقاربتها على الإستراتجية السياسيةالدبلوماسية من خلال الندوات التنسيقية و العسكرية بإنشاء هيئة أركان مشتركة لبلدان الميدان و لتبادل المعلومات كما ركزت على البعد الاقتصادي التنموي كون المنطقة في حاجة إلى تنمية عاجلة و انه من الضروري وضع تصور اجتماعي و خلق مشاريع صغيرة و جوارية لفائدة السكان المحليين لمكافحة الفقر مع استحداث مشاريع مهيكلة كبرى .

وفق هذا المنظور اتخذت الجزائر بادرت الجزائر بتقديم وساطتها للفرقاء الماليين لإيجاد حل لازمة شمال مالي معتمدة في ذلك على الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي فيها، فحرصت في مقاربتها على مبدأ التفاوض لحل أزمة شمال مالي بالتركيز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة دون إقصاء ، عدا الجماعات الإرهابية المسلحة كما دعت الجزائر بان تكون المبادرة لحل هذه الأزمة فيما بين الماليين مع الحفاظ على السلامة الترابية لمالي وقد ترجم هذا المسعى من خلال المبادرة الأخيرة المتمثلة في **اتفاق السلام و المصالحة**.

الكلمات المفتاحية : الساحل الافريقي ، مالي، الازمة، المبادرات، الانفراج، اتفاقية السلم و المصالحة .

Résumé

Crise Malienne et initiatives de détente

Face aux défis que connait la région du Sahel africain , et leurs enjeux sur l'ensemble des pays de la région , l'Algérie a déployé tous ses efforts pour préserver ses frontières et de garantir sa sécurité interne ; il convient de souligner également le rôle diplomatique de l'Algérie, en proposant sa médiation pour asseoir la paix et la réconciliation entre Maliens , refusant de toute ingérence étrangère

المقدمة :

يواجه الساحل الإفريقي عدة معضلات أمنية و نزاعات داخلية قد يكون لها تداعياتها على الأمن الوطني الجزائري،و حفاظا على أمنها الوطني، تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي الإفريقي من أجل حل الأزمات التي يعيشها الساحل الإفريقي ، فتعتمد في ذلك على استراتيجية متكاملة ومتناسقة بين الجانب السياسي و الدبلوماسي و العسكري .

فمنطقة الساحل و الصحراء باتت تكتسب أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة لكنها في نفس الوقت تواجه تحديات أمنية كبيرة مما يستدعي تضافر جهود دول المنطقة حتى يتم وضع حد لتلك التحديات. إن منطقة الساحل اليوم معرضة لخطر جدي يشكل فيه الإرهاب نواته الرئيسية في حين تعد المظاهر الأخرى المرتبطة بها الجريمة المنظمة المخدرات تجارة السلاح الهجرة الغير شرعية احتمالات التدخل الأجنبي أو وجوده العسكري الفعلي فروع لها يتعين على الجزائر و امام هذه التحديات و سعيا منها من اجل تأمين محيطها الخارجي وكيانها الداخلي أن تعمل بحزم على منع تدويل أزمة الساحل و الحرص بشدة على عدم خروجها عن إطارها الإقليمي مهما بلغت حدة الأزمات فيها فالجزائر ترفض تحت أي مبرر كان أي شكل من أشكال الاختراق الأجنبي و المساس بسيادة دول المنطقة خاصة ما يتعلق منه بعملية اتخاذ القرار الذي ينبغي أن يبقى محصورا في إطاره الإقليمي و على أساس من المشورة و التنسيق و الاحترام المتبادل بعيدا عن أي وصاية أجنبية إقليمية كانت أو دولية .

إن تاريخ الجزائر حافل بجهود الوساطة، فمساعي الجزائر نابعة من مبدأ تسوية النزاعات سلميا وعدم التخلي عن واجب إدارة الصراعات في حالة التحديات الأمنية الكبرى.

ويتضح لنا هذا من خلال جهود الوساطة الكثيرة التي بذلتها الجزائر لتسوية الأزمات الداخلية في دولة مالي المجاورة في سنوات **1990–2006–2012–2013** و إلى غاية **2015** والدور الريادي الذي لازالت تقوم به من أجل عودة السلم و الأمن عن طريق المفاوضات بين الأطراف المالية والتي انتهت بشكل رسمي بالتوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق السلام والمصالحة .

3– بوادر الأزمة في مالي:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي إنفلاتاً أمنياً مما خلف أثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المنطقة تعاني من مشاكل عدة ترتبط أساساً بضعف التنمية و الفقر مع غياب مفهوم الدولة نتيجة هشاشة البنى الاقتصادية و الاجتماعية التي غالباً ما تنتج عنها أزمة هوية و تفكك المجتمع و تنامي الصراعات.

فاندلاع الأزمة في مالي التي سرعان ما أدى إلى التمرد في الشمال و إنهيار النظام و إخفاق الجيش في إخماد التمرد و إضعافه كان نتاج عوامل محلية وطنية متشابكة.

تعود الأزمة في مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها، وضعف الحكومة و تردي الوضع الاقتصادي و التمرد في الشمال الذي تحول بسبب الأحداث في ليبيا إلى تمرد مسلح.

كما أن علاقات بعض رجال الأعمال في مالي بالجريمة المنظمة و AQMI المغرب الإسلامي التهريب و صلاتهم بتنظيم القاعدة في بلاد

وهو تنظيم إجرامي عابر للحدود انبثق عن الحركة الإسلامية للدعوة و القتال التي تصدت لها الجزائر و قضت عليها بين عامي 1992 و 1998له اثاره علي الوضع المحلي في مالي)*(.

منذ أن أنشأت الجماعة السلفية للدعوة والقتال

قاعدتها في شمال مالي في العام 2003 ترسخت جذور التنظيم في المجتمع. عمل هذا التنظيم على بناء وتوسيع شبكة من الروابط الأسرية والدعم الاجتماعي والعلاقات السياسية والتبادل الإقتصادي. وأصبح التنظيم الأكثر تمويلا وذلك راجع للرسوم التي فرضتهاعلى عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود ومن الفديات التي فرضتها على الحكومات الغربية لإنقاذ رعاياها المختطفين.

كما استخدم تنظيم القاعدة جذوره العربية لكسب وجلب المجتمعات المحلية العربية .فقد تمكن من بناء الشبكة الأولى من تحالفاته الاجتماعية و السياسية في تومبوكتو . فقد استغل الخلافات القبلية والإثنية بين العرب والتو ارق و أستعمل قدراته المالية لضم بعض زعماء القبائل لتيسير نشاطات التنظيم وتأمين الممررات في ظل غياب إستراتيجية حكومية محكمة في مالي ، مما أدى إلى تفاقم التوترات العرقية و القبلية

و إهمال المشاكل الهيكلية الخاصة بالتخلف و الفقر أنتجت تمردات عام **1963–1990–2006–2009**.

في عام 2011 أطلقت حكومة أمادو توماني توري البرنامج الخاص بالأمن و السلام و التنمية إذ خصصت قيمة 50 مليون اورو لمشاريع تنموية خاصة في الشمال إلا أن هذه الخطة التنموية لم تنجح و أدت إلى إشعال التوترات بين الشمال و الجنوب [9].

عارض الطوارق الذين يشكلون نحو ثلث السكان في الشمال بشدة إستثمارات الحكومة في إعادة هيكلة الوجود العسكري لقواتها في الشمال و إعتبرت تلك الخطوة انتهاكا لاتفاقات الجزائر التي عقدت عام 2006 و التي رتبت وقف إطلاق النار بين الشمال و الجنوب بعد انتفاضة الطوارق و نصت على خفض قوات الأمن الجنوبية التابعة للدولة في الجزء الشمالي من البلاد، وقد بدء الخلاف بين الشمال و الجنوب مع إستقلال مالي عام 1960 وقد تفاقم فيما بعد من جراء التدهور الإقتصادي و الحرمان في الشمال.

حاولت العديد من منظمات الطوارق التعبير عن غضبها للسلطة المركزية في باماكو و كانت أبرزها الحركة الوطنية الأزوادية MNAو أزواد هو الإسم الذي يطلقه الطوارق عن الإقليم الشمالي في مالي ، أنشأت هذه الحركة في عام 2010 وسعت إلى بناء معارضة محلية و دعت إلى مشروع إنفصالي لإستقلال الشمال عن الجنوب.

وقد وجهت هذه الحركة عدة اتهامات إلى الحكومة، منها الإهمال الإقتصادي للشمال و اختلاس بعض المسؤولين للمساعدات الدولية لأغراض خاصة و تواطؤ بعضهم مع الجريمة المنظمة و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي . بدأ التمرد المسلح ضد قوات مالي في 17 جانفي 2012 بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الازواد MNLA التي تاسست في اكتوبر2011 و تتكون من فسيفساء من الجماعات المسلحة التي ترتبط في ما بينها بولاءات و تحالفات.

في الوقت الذي كانت «**الحركة الوطنية لتحرير أزواد**»**MNLA** قائمة منذ العصور الاستعمارية، تعتبر ولادة القاعدة بالمغرب الإسلامي AQMI أكثر حداثة نتيجة ضربات و ملاحقات قوات الأمن الجزائرية فكان شمال مالي ملاذا لهم . في حين ان تنظيم «أنصار الدين» هو جماعة إسلامية مستقلة لها علاقات مع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وهو يدعي أن هدفها الرئيسي هو اقامة دولة في مالي على اسس إسلامية والسيطرة على شمال مالي مثل القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

اما جماعة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا MUJAO فهي مجموعة صغيرة تنتسب للقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ومهمتها الرئيسية هي الوقوف على أهداف تنظيم القاعدة كلما توغلت في غرب أفريقيا. استهدفت بشكل خاص الدولة في مالي لكن أيضا قادة**الحركة الوطنية لتحرير أزواد**MNLA.[10]

4 دور الجزائر في إدارة الصراعات:

و تعتبر الجزائر السباقة إلى المبادرات الهادفة للعمل الدولي الجماعي و الإقليمي عن طريق إرساء استراتيجية موحدة من أجل محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود و خطف الرعايا و المخدرات.

كما تعد الجزائر صاحبة العديد من المبادرات في مجال تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي بين دول المنطقة سواءً في مجال السلم و الأمن أو في مجال التنمية، فالتنمية هي التي توفر ضمانات الأمن.

إن المسار الدبلوماسي للجزائر حافل بمساعي التوسط لحل الأزمات و الحروب و التوترات و في هذا الصدد يمكن التذكير بالدور الذي قامت به الجزائر لتسوية الحرب العراقية الإيرانية

و لعل من أنجح الوساطات التي خاضتها الدبلوماسية الجزائرية تلك التي تمخض عنها الإتفاق الذي وقعه شاه إيران محمد رضا بهلوي و نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين في 1975 و المعروف «بإتفاق الجزائر» حيث ساهم في تهدئة الأجواء بين العراق و إيران.

اضافة الى ان قضية الرهائن المحتجزين بالسفارة الأمريكية بإيران لم تخلو أهمية من حيت المسعى و المجهود الفعال الذي قامت به الجزائر لحل هذه القضية.

كما حاولت الجزائر و إستثمرت كل جهودها لإيقاف الحرب بين العراق و إيران في ثمانينات ا لقرن الماضي من منطلق أن لا مصلحة لأحد في اندلاع نزاع من هذا النوع، يستنزف طاقات البلدين و يهدد الاستقرار في المنطقة.

استنادا إلى عقود من الخبرة، فإن الجزائر تعرف جيدا دينامية الصراع في مالي، و لديها القدرة على التأثير على صاحب القرار في الأطراف المسلحة الرئيسية في البلاد. و أصبح المجتمع الدولي يعتمد في الواقع على مساعيها الحميدة في التوسط أو في تفادي الصراعات في مالي.

قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين ''الحركة الشعبية لتحرير الأزواد'' و«الجبهة العربية الإسلامية للأزواد'' من أجل وقف العمليات المسلحة، في نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر، واحتضنت في هذا السياق العديد من اللقاءات وعمليات التهدئة، مثل اجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، اجتماع الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، وكذا الاجتماع الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أفريل 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994 ثم جاء لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994 الذي توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس1996 لكن النزاع عاد ليشتعل في العام 2006 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي المالي للانتشار في الشمال وهو ما رفضته بعض مجموعات الطوارق التي قادت تمردا جديدا في ماي 2006وتعرضت مواقع عسكرية في كيدال و مناكا للهجوم.(11) وبعد اشتداد النزاع قادت الجزائر وساطة على أعلى مستوى أشرف عليها الرئيس بوتفليقة شخصيا، وتوّجت بالتوقيع على اتفاق سلام بالجزائر في 04 جويلية 2006 تحت اسم ''تحالف 23 ماي من أجل التغيير»يعتبر موقف الجزائر الإستراتيجي عامل هام في إدارة الصراع في مالي من خلال امتداد مسعاها.

إن الجزائر لا تود أن تعيش مجددا مرحلة العنف، و التي من شأنها أن تعرض المنطقة كلها إلى حالة من اللإستقرار و اللأمن، و تبقى الجزائر تتابع و بإهتمام كل التطورات الراهنة التي تميز محيطها الأمني و تقوم بهذه المهمة إخلاصا لمبادئ حسن الجوار و عدم التدخل

في الشؤون الداخلية للدول الأخرى،فتعد لاعبا أساسيا في إدارة الأزمة الحالية في مالي نظرا للخبرة المعترف بها في مجال مكافحة الإرهاب و قد إقتنع المجتمع الدولي بالأطروحة التي طالما دعت إليها الجزائر في مختلف المحافل الدولية ، مفادها أن محاربة الإرهاب بفعالية تتوقف على التعاون الحقيقي بين مختلف الدول.

كما أن الجزائر عضو مؤسس و بارز في العديد من المحافل الإقليمية و الدولية لمكافحة الإرهاب.

و نظراً لتشعب مشكلات منطقة الساحل و تعقيداتها، كان من الضروري وضع مقاربة شاملة ترتكز على الجانب السياسي،الاقتصادي، الاجتماعي، العسكري و الأمني ، وعلى هذا الأساس تمإنشاء لجنة الأركان العملاتية المشتركةCEMOCوالتي نصبت رسمياً خلال إجتماع تمنراست في 21 أفريل 2010، الى جانب وحدة الدمج و الإتصالUFLفي 06 أفريل 2010و هما اليتان و مؤسستان عرفتا تقدماً معتبراً في مجال التنسيق في مكافحة الإرهاب بين دول الميدان لمنطقة الساحل لتمنعان التدخل الأجنبي.[12]

على الرغم من الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الجزائر في منطقة الساحل، فقد ترفض توجيه قدراتها العسكرية خارج حدودها وفقا لمبدا سيادة الدولة و سياسة عدم التدخل ، فقد حذرت من تداعيات التدخل الخارجي في الشمال و أكدت على دعم عملية الإنتقال السياسي في باماكو و توفير المساعدات الغذائية المباشرة إلى البلاد، وتوسيع نطاق المساعدة الإقتصادية إلى مالي وهي تؤكد دوماً على العلاقة الوثيقة بين الأمن و التنمية.

إن الجزائر قد قدمت الكثير لدعم هدف تحقيق الأمن و السلام في المنطقة و ساهمت بنشاط في حل النزاعات في مالي منذ سنوات كما ذكر انفا.

زد إلى ذلك إستضافة الجزائر اللاجئين و التبرع بالأغدية و الأدوية لمخيمات أخرى في موريتانيا و النيجر كما تدخلت في إقناع حركة تحرير أزواد لإطلاق سراح عشرات الجنود الماليين.

فقد إتخذت الجزائر إجراءات للتصدي لمخلفات النزاع في شمال مالي ، فقد عززت وجودها العسكري على حدودها الجنوبية و زادت عدد نقاط التفتيش و طلعات المراقبة الجوية لتتبع حركة تجار المخدرات و تجار السلاح و الإرهابيين الذين يمكن أن ينقلوا الصراع عبر مجموعة من المناطق.

يمكن القول إن الجزائر تستعمل كل الأوراق وأدوات الضغط التي تملكها، سواء العسكرية–الأمنية، او الدبلوماسية السياسية فالجزائر تملك قدرة على التأثير على القوى الفاعلة في مالي.

5 اتفاق السلم و المصالحة

استطاعت الجزائر إقناع تنسيقية الحركات ا لازوادية في مالي، بالتوقيع على اتفاق السلام بعد تعثر دام طويلا، وذلك بعد سلسلة من ا لاجتماعات غير الرسمية االتي جمعتها بوفد ممثل عن التنسيقية بقيادة بلال اغ شريف، وممثلين عن هيئة ا لامم المتحدة في الجزائر منذ 31 مارس 2015 والتي انتهت في الاخير بمؤشرات جديدة توحي بالوصول الى نتيجة نهائية للسلام في المنطقة عبر تنظيم جولة جديدة للحوار في الفترة القادمة.

انتهت فترة المفاوضات بين الأطراف المالية بالتوقيع بالأحرف الأولى لاتفاق السلام والمصالحة، الذي رحبت به عواصم العالم واعتبرته خطوة جادة لدولة مالي الباحثة عن الاستقرار والوحدة.

وادت بذلك لفتح صفحة جديدة في تاريخ هذا البلد ، والذي يجب ان يرتكز على إرادة أكبر لإيجاد المقومات المتجددة والحديثة في إطار الوحدة الوطنية والسلامة الترابية.

المؤكد أن نجاح أو فشل اتفاق السلم والمصالحة في مالي، مرهون بالتطورات الحاصلة في مدن شمال مالي،

بحيث أن احترام اتفاقات وقف إطلاق النار من عدمه، يمثل المؤشر الأساسي لهشاشة ومتانة ما وقعت عليه الحكومة المالية والحركات المسلحة المنضوية تحت لواء «أرضية الجزائر» التي رات في الاتفاق خطوة حاسمة نحو السلم. و انه بدون عودة السلم والأمن لمالي، لن يكون لأي مسعى للتطور السياسي، الاقتصادي والاجتماعي النتيجة المرجوة منه.

ونصحت الوساطة التي قادتها الجزائر، أطراف الأزمة المالية « بتطبيق توجه جديد يستهدف المصالحة

الوطنية»، معتبرة بذلك أن إنهاء الاختلافات وإزالة الحقد والضغينة اللذين تراكما على مدار سنوات طويلة، منذ استقلال البلاد، لن يمرّ سوى عبر قناة المصالحة والتسامح والانتقال من الفرقة إلى التضامن الوطني الجامع.

ورأت الجزائر في الاتفاق خطوة حاسمة نحو السلم، هذا الأخير يمنح للماليين «الإطار اللازم لحل ومناقشة التحديات المنتظرة، عبر فتح نقاش حقيقي، صريح وهادئ بين المجتمع المالي وجميع الأطراف، لإعادة بناء الدولة»، مع التوضيح ان ما حملته الوثيقة النهائية لا يعني تقديم الحل الفوري والشامل لكافة المشاكل الناجمة عن الأزمة العميقة والمعقدة. كما اعتبر وزير خارجية مالي ورئيس وفد الحكومة، عبدو لاي ديوب، أن الاتفاق «حمل الأهم بالنسبة لبلاده وكان متوقعا أن يكون مثاليا يحقق الرضى الكلي».

في الجهة المقابلة فان الحركات الموقعة لا تريد سوى تعميق الحوار والنقاش وطي صفحة الخلاف، علما أنها قبلت وثيقة الاتفاق التي كانت مشروعا في ديسمبر 2014.

في سياق الحديث عن محتوي الاتفاق فان هذا الاخير ، المؤلف من 30 صفحةيدعو إلى ”إعادة بناء الوحدة الوطنية في البلاد، بطريقة تحترم وحدة أراضيه وتأخذ في الاعتبار تنوعه الإثني والثقافي“، ويقترح الاتفاق تشكيل مجالس إقليمية منتخبة قوية، يقودها رئيس ينتخب بشكل مباشر، إضافة إلى ”منح تمثيل أكبر لسكان المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية».

و يذكر ان محادثات الوساطة جمعت 6 جماعات متمردةمسلحة هي الحركةالوطنية لتحريرأزواد،المجلس الأعلى لوحدةأزواد،حركةأزوادالعربيةوحركةأزوادالع ربيةالمنشقة،وتنسيقية شعب أزواد وتنسيقيةالحركات والجبهات الوطنية للمقاومة.[13]

يعد هذا الإتفاق بداية الحل السلمي و الإنفراج و يفتح المجال للإستقرار في مالي اذ يضع حدا للعنف . الا ان المرحلة القادمة لازلت بحاجة لتظافر المجهودات و مضاعفة اللقاء ات و المشاورات لإنجاح مسار السلم و المصالحة في مالي.

وقال وزير الخارجية رمطان لعمامرة، إن التوقيع يعطي «دفعا جديدا من حيث الثقة وتعزيز وقف إطلاق النار على أرض الميدان». وكانت الجولة الأولى من المفاوضات قد انطلقت في جويلية المنصرم، واقترحت خلالها الجزائر خارطة طريق للمفاوضات، راعت فيها آمال «الأزواديين» في الوصول إلى حكم ذاتي موسع، وضمان الوحدة الترابية لدولة مالي[14]

كما قال المحلل الأمني الدكتور أحمد ميزاب، **رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة**،في نفس الصدد» إن الحديث عن عودة الحوار المالي إلى نقطة الصفر أمر غير وارد وغير مقبول، والدبلوماسية الجزائرية لها القدرة على مواصلة جهودها بدعم أممي،كما أن التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى لا يعني انهاء الصراع وإنما هو رفع الحل المسلح والإبقاء على الحل السياسي، ورفض بعض الحركات الأزوادية التوقيع على الوثيقة النهائية ما هو إلا محاولة لكسب الوقت، برغم أن الوثيقة قد حسم الأمر فيما يتعلق بالوحدة الترابية لمالي. وأكد ميزاب في حديث هاتفي لـ «الرائد» أن الجزائر في إدارتها للأزمة في مالي، أعادت في الآونة الأخيرة بصفتها تقود الوساطة الدولية في الحوار المالي،

ترتيب كل الأمور وسد الفراغات في مشروع الاتفاق المالي بشكل لا يدع مجالا للتراجع خاصة ما تعلق بالوحدة الترابية[15]

خاتمة

تتبنى الجزائر من خلال سياستها الخارجية مقاربة الحوار و الحلول السلمية لتجاوز كل الأزمات.

و يتجلى هذا من خلال مسار السلم و المصالحة التي لعبت فيها الجزائر الدور الأهم النابع من قناعتها كناشط فعال لتحقيق الأمن الإقليمي و مسايرة جهود التنمية الكفيل بتحقيق منطقة آمنة مستقرة و متطورة يتطلب التزام جميع الأطراف وبدعم من المجتمع الدولي.

رغم التحديات السياسية و الأمنية التي واجهت تجسيد اتفاق الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة سعت إلى إقناع الماليين الذين لم يوقعوا على هذا الاتفاق بضرورة الوصول إلى اتفاق لإنهاء الأزمة بشكل نهائي.

الهوامش

1 – السيد محمد فال ولد بلال (وزير الخارجية و التعاون الموريتاني الأسبق)» الأمن و الإستقرار في منطقة الساحل الواقع و المآلات» مداخلة في ندوة « قضايا الأمن و الإستقرار في منطقة الساحل الواقع و المآلات» (نواكشط)المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإنسانية يوم 11 مارس 2012

2. بوزيد عمار « الساحل الإفريقي في عين الإعصار» ملف مجلة الجيش عدد 561 أفريل 2010 ص 30

3. خديجة عرفة « تحولات الأمن ... الإنسان أولا» باحثة بمركز الدراسات الأسيوية ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية جامعة القاهرة

4- محمد فال ولد بلال (وزير الخارجية و التعاون الموريتاني الأسبق) مرجع سابق

5- نفس المرجع

*** تعتبر منطقة غرب إفريقيا، وهي المنطقة الأهم لإنتاج النفط في إفريقيا. حيث تضم نيجيريا المنتج الأول في إفريقيا، وهي عضو في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك). ويبلغ احتياطها نحو 36 مليار برميل،وبحجم يومي يصل إلى2.7 مليون برميل . بالإضافة إلى الاكتشافات النفطية الضخمة في الخليج الغيني الذي تنشط فيه الشركات الأمريكية. وتمتلك غينيا الاستوائية أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب على النفط. وبها العديد من الشركات الأمريكية.**

(*)لدى مالي خمسة أحواض رسوبية تثبت إمكانية وجود النفط :

حوض تاوديني (بالشمال وباتجاه الحدود الموريتانية): 600000 كم^2 لمالي وحدها

فجوة (أو جرابن) قاو: 15000 كم^2 بئر واحدة فقط في الوقت الحاضر الأحواض المجاورة لولمدان و تاسمنا (بالشرق بالحدود مع النيجر) ،80000 كم ^{2} بئرين فقط في الوقت الحاضر حوض نارا في الوسط بالقرب من موبتي

مالي هي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا. في عام 2011 أنتجت 56 طنا من الذهب من الانتاج العالمي. مالي واعدة جدا في هذا المجال، وتشير الدراسات أن تتجاوز قريبا غانا لتصبح ثاني منتج للذهب في

أفريقيا.

في عام 2011، أصبح مالي منتج للحديد الخام (تينفالا) كما أن لديها قدرة عالية لانتاج الفوسفات والمنغنيز، وتقدر احتياطياتها من البوكسيت 1.2 مليون طن، ويمكن استخدامها في المستقبل القريب. مع وجود احتياط هام من الليثيوم، الماس، الأحجار الكريمة والكاولين

اضافة لمادة الاورانيوم

http://www.realpolitik.tv/2013/02/crise-du-mali-troisieme-partie-les-interets-

6- مجلة الجيش عدد 561 أفريل 2010 مرجع سابق ص 31

7 – نفس المرجع

8-د عصام عبد الشافي « **معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة**» http:// :kenanaonline.com/users/ahmedkodmani/posts/582442

*يرجع تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال التنظيم القاعدة في بلادالمغرب الإسلامي بعد ضعفها . فبحلول العام 2003 ،كانت الجماعة تعاني من الإنقسامات الداخلية ومن نقص المال والمقاتلين . وقدتخلى العديد من المسلحين عن أسلحتهم بعد مبادرة العفو والمصالحة اللتين أطلقهاالرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، وقد نجحت قوات الأمن الجزائرية في القضاء على البقية كما فر بعضهم من الأراضي الجزائرية الشمال مالي والعراق.

9-**أنوار بوخرص الجزائر و الصراع في مالي.**

http://carnegieendowment.org/2012/10/23

Understanding the Malian crisis and its actors*Laurence Deschamps-Lae porte***10 -**

http//:democracyinafrica.org/understanding-the-malian-crisis-its-actors

11 – فضيلة دفوس»دبلوماسية هادئة في محيط عربيّ صاخب»

«سياسة النأي بالنفس لا تمنع الجزائر عن التوسّط لحلّ الأزمات وإطفاء الحروب»

http//:www.ech-chaab.com/ar/widgetkit%/D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%-D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A/item20671/

12 – بشير عميور « انشاء لجنة الاركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة» مجلة الجيش عدد 579 اكتوبر 2011 ص

13 - الجزائر تطرح مسودة اتفاق سلام نهائي في مالي.. نقل بعض سلطات باماكو إلى منطقة الشمال

http://www.elmaouid.com/index.php/nation/41435-al-2015-02-28-16-18-19

14 – أنيس نواريوزير الخارجية يؤكد: الجزائر لن تسمح بانهيار إتفاق السلام في مالي

http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/8740-2015-04-22-23-40-38

15 _ أحمد ميزاب رئيس اللجنةا لجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة الحديث عن العودة النقطة الصفر في الحوار المالي أمر غير وارد» يومية الرائد 7 افريل 2015 ص